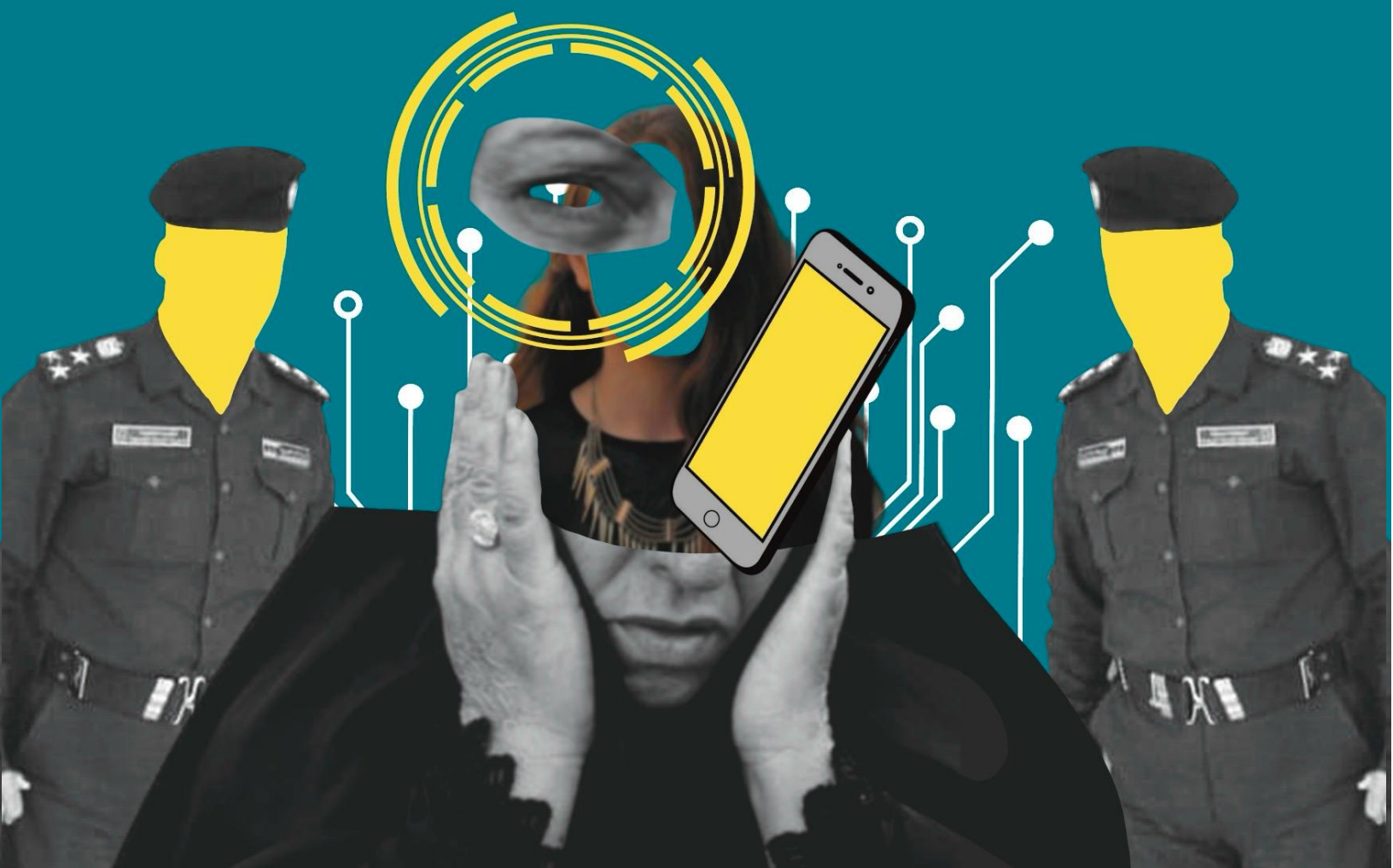


دور الشرطة المجتمعية في مكافحة العنف الرقمي ضد النساء في العراق

د. نادية السقاف نمارق جواد اسيا عبد الكريم انور



دور الشرطة المجتمعية في مكافحة العنف الرقمي ضد النساء في العراق

ملخص

تناولت هذه الدراسة دور الشرطة المجتمعية في العراق في مكافحة العنف الرقمي ضد النساء، من خلال تحليل آليات عملها، والسياسات المؤسسية النازمة لهذا الدور، والتحديات التي تواجهها، مع التركيز على قضايا الابتزاز الإلكتروني والتشهير والتهديد عبر الإنترنت. اعتمدت الدراسة على منهجية بحثية مركبة شملت مراجعة الأدبيات، وتحليل البيانات الكمية والنوعية، وإجراء مقابلات مع أصحاب المصلحة، إضافةً إلى استبيان رقمي استهدف مجموعة من المشاركين من مختلف المحافظات العراقية. توصلت الدراسة إلى أن الشرطة المجتمعية تلعب دوراً حيوياً في تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا، وتسهيل عمليات الإبلاغ، وتعزيز الوعي المجتمعي بمخاطر العنف الرقمي. ومع ذلك، فإنها تواجه تحديات متعددة، من بينها نقص الموارد البشرية والتقنية، وضعف الإطار القانوني لحماية الضحايا، بالإضافة إلى تأثير العادات والتقاليد المجتمعية في الحد من قدرة النساء على الإبلاغ عن الجرائم الرقمية. كما أن هناك غياب في آليات متابعة القضايا للوصول إلى حلول جذرية بسبب اقتصار الحلول على عمل التعهدات بعد تكرار العنف. خلصت الدراسة إلى ضرورة تطوير السياسات والقوانين ذات الصلة، وتعزيز قدرات الشرطة المجتمعية من خلال التدريب المستمر، وتحسين آليات التنسيق مع الجهات الأمنية الأخرى، إلى جانب تكثيف جهود التوعية الرقمية لضمان فضاء إلكتروني أكثر أماناً للنساء في العراق.

الفريق البحثي والمؤسسات

نمارق جواد (الباحثة الرئيسية)

باحثة في الشؤون السياسية وقضايا حقوق الإنسان وناشطة مجتمعية ورئيسة لمؤسسة أن للتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. بالإضافة إلى عملها البحثي والحقوقى هي ناشطة بيئية وعضوة قيادية في الكثير من المبادرات البيئية في العراق. تعمل حالياً بصفة رسمية في مركز تدريب وتأهيل الموظفين في مكتب رئيس الوزراء العراقي، وسابفاً مديرة وحدة رعاية المرأة في مدينة الصدر الطبية ومسؤولة وحدة الأخلاقيات الطبية.

د. نادية السقاف

باحثة في الشؤون السياسية والعمليات الديمقراطية في الشرق الأوسط، متخصصة في دراسات المرأة وحرية الصحافة والحقوق الرقمية والتنمية المجتمعية. كانت أول امرأة تُعين وزيرة الإعلام في اليمن في عام 2014. لديها دكتوراه في العلوم السياسية من بريطانيا.

آسيا عبدالكريم أنور

باحثة متخصصة في الحقوق الرقمية تعمل كمنسقة مشاريع مع مؤسسة أنسم للحقوق الرقمية. لها خبرة في الاستراتيجيات الرقمية والمشاريع الربادية في مجال تدقيق الحقائق، تكنولوجيا المعلومات، تحليل البيانات في إطار تحسين الوصول إلى المعلومات الأمنة.

عن المؤسسات

المركز الدولي لأبحاث التنمية (IDRC)

كجزء من جهود الشؤون الخارجية والتنمية في كندا، يدعم المركز الدولي لأبحاث التنمية (IDRC) ويمول البحث والابتكار داخل المناطق النامية وإلى جانبها لدفع التغيير العالمي. يستثمر المركز في الأبحاث عالية الجودة في البلدان النامية، ويشارك المعرفة مع الباحثين وصانعي السياسات لزيادة استيعابها واستخدامها، ويحشد التحالفات العالمية لبناء عالم أكثر استدامة وشمولاً.

مؤسسة سيكديف (SecDev Foundation)

مؤسسة سيكديف (SecDev) هي منظمة غير حكومية مقرها كندا تعمل على مستوى العالم لتعزيز المرونة الرقمية بين الفئات السكانية الضعيفة. تعمل المؤسسة في أغلب الأحيان مع النساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني المعرضة للخطر، وتساعد الأشخاص على حماية أنفسهم من عالم متطور من الأضرار الرقمية. وفي نهاية المطاف، يساعد ذلك الناس على بناء قدراتهم الخاصة لجعل الحياة أفضل لأنفسهم ولمجتمعاتهم.

مؤسسة أنسم للحقوق الرقمية

مؤسسة أنسم للحقوق الرقمية في العراق هي مؤسسة مجتمعية من الناشطين الرقميين والخبراء والمدافعين عن الحقوق الرقمية في العراق و هي أول مؤسسة معنية بالدفاع عن الفضاء الرقمي وحقوق المستخدمين في العراق حيث تأسست عام 2011م بصفة منظمة مجتمع مدني غير حكومية وغير ربحية. و من أهم أهدافها الدفاع عن حقوق الإنسان الرقمية في العراق، وإتاحة الوصول إلى إنترنت حر، غير مقيد، متنوع وآمن للجميع.

الملكية الفكرية

حقوق النشر © 2025 مؤسسة SecDev ومؤسسة أنسم للحقوق الرقمية. تم تنفيذ هذه الدراسة كجزء من مشروع ممول من المركز الدولي لبحوث التنمية (IDRC).

إنّ الآراء الواردة هنا لا تمثل بالضرورة آراء مؤسسة سيكديف أو المركز الدولي لبحوث التنمية أو مجلس إدارته.

هذا العمل مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي الدولية 4.0.

لقراءة نسخة من هذا الترخيص، قم بزيارة: <https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/deed.en>

لإعادة الاستخدام أو التوزيع، يرجى تضمين إشعار حقوق النشر هذه.

فهرس المحتويات

ملخص.....	1
الفريق البحثي والمؤسسات.....	1
مقدمة.....	3
الشرطة المجتمعية والعنف الرقمي.....	5
تحديات الشرطة المجتمعية في التعامل مع العنف الرقمي.....	10
الخاتمة والتوصيات.....	13

مقدمة

احتلت الشرطة المجتمعية مكانة عالية في المجتمع العراقي لمواكبتها الظروف والتغيرات المجتمعية خاصة في ظل تطور التكنولوجيا وزيادة المواقع الإلكترونية وما ترتب عليها من انتهاك الخصوصية وزيادة حالات الابتزاز. وفي حين أن تحقيق الأمن ومتابعة المخالفات تقع في الأساس على عاتق جهاز الشرطة والمؤسسات الأمنية بالدرجة الأولى، إلا أن الشرطة المجتمعية كعامل وسيط بين المؤسسات الأمنية والمجتمع تلعب دوراً مهماً في تقوية العلاقة بين الطرفين وتعزيز الثقة لمنع هذا النوع من العنف والجريمة بشكل عام والمشاركة بشكل تكاملي في مكافحتها والوقاية منها وتحقيق العدالة للضحايا.

ويمكن تعريف العنف الرقمي بأنه شكل من أشكال العنف يستخدم التكنولوجيا الرقمية كسلاح لإيذاء الآخرين. وفي نطاق هذه الدراسة فالعنف المقصود هو العنف الرقمي المبني على النوع الاجتماعي، بمعنى أنه العنف الموجه ضد النساء والفتيات لأنهن إناث. وهناك أشكال مختلفة من العنف الرقمي ضد المرأة يشمل التنمر الإلكتروني بما فيه نشر الشائعات السلبية وصور أو مقاطع مسيئة والتشهير بالنساء، والابتزاز الإلكتروني للحصول على منفعة جنسية أو مالية باستخدام مواد فاضحة سواء حقيقية أو مفبركة قد يسبب نشرها أذى كبير على الضحايا، التهديد والسب واختراق الحسابات وانتحال الهوية لتعرض النساء لمواقف سلبية أو لأذيتهم، التحرش والمضايقات الجنسية والملاحقة. وعليه، فإن التعامل مع هذا النوع من العنف خصيصاً يتطلب تعاوناً بين أصحاب المصلحة المختلفين بما فيهم المؤسسات الأمنية على رأسها الشرطة المجتمعية التي تساهم في تحقيق التقارب والعلاقة التبادلية بين المؤسسات الرسمية التقليدية وفئات المجتمع المختلفة.

وبهذا الصدد، فقد تشكلت الشرطة المجتمعية في العراق في عام 2008 في وزارة الداخلية العراقية. وكانت في البدء شعبة من شعبها، ثم تحولت إلى قسم يرتبط بوكالة الوزارة لشؤون الشرطة في 2016، إلى أن تم ربطها بمكتب وزير الداخلية دائرة العلاقات والإعلام عام 2019. ومنذ تأسيسها تلعب الشرطة المجتمعية العراقية دوراً حيوياً في بناء الثقة بين المواطنين والقوات الأمنية، والمساهمة في تحقيق الأمن والاستقرار وتختلف اختصاصات وتشكيلات هذه الشرطة باختلاف المرحلة والسياسة الأمنية المتبعة.¹

ووفقاً لتعريف وزارة الداخلية العراقية، فإن الشرطة المجتمعية هي تنظيم شرطي اجتماعي يركز على تعاون المواطن مع رجال الشرطة للمحافظة على الأمن المناطقي ومواجهة أسباب الجريمة وتدابيرها وتحفيز المواطن على مواجهتها والإبلاغ عنها قبل وبعد وقوعها، فضلاً عن أنها فلسفة واستراتيجية تنظيمية تعزز الشراكة الإيجابية بين المجتمعات المحلية والشرطة. حيث نشأت الشرطة المجتمعية كرديف للنظم الأمنية التقليدية، وهي تمثل تحولاً نوعياً في مفهوم الأمن، إذ تركز على الشراكة مع المجتمع وحل المشكلات بدلاً من التركيز على القمع، وتهدف إلى بناء علاقة جديدة بين الدولة والمواطن. وبحسب موقع الشرطة المجتمعية التابع لوزارة الداخلية العراقية، تشمل مهام الشرطة المجتمعية عدد من المحاور المتعلقة بتعزيز مبادئ المواطنة والديمقراطية والسلم الأهلي وحقوق الإنسان في ظل سيادة دولة القانون. وترسيخ الوعي بالقيم الإنسانية والوطنية في الوحدة والتسامح والتعايش، ومحاربة القيم العنصرية والتمييزية. ولتحقيق أهدافها، تقوم الشرطة المجتمعية بعدد من الفعاليات التوعوية المشجعة لنشر ثقافة الإبلاغ وتفعيل الدور الوقائي وسط المجتمع وإشراك أفراد في مسؤوليات الأمن المجتمعي، وإزالة الحاجز النفسي لدى المواطنين في التعامل مع الشرطة.

ولذا، ومن ضمن نشاطات الشرطة المجتمعية القيام بحملات التوعية والإعلامية، وتدريب الدوريات الراجلة المنتشرة بمختلف المحافظات والمننديات، وتقديم الخدمات الاجتماعية والمساعدات الإنسانية ودعم المجتمع. وبالتالي تخرج هذه المؤسسات الأمنية عن نطاقها التقليدي. ومن حيث مرحلة التدخل، يمكن القول إن دور الشرطة المجتمعية يأتي في مرحلة الوقاية والتدخل المبكر لحل المشكلات. وعليه، فإن جهاز الشرطة المجتمعية لا بد أن يسعى لتحقيق ذلك عن طريق مفهوم حديث نسبياً بعيداً عن المفهوم التقليدي لعمل الشرطة لتعالج الفجوة بين المواطن والمؤسسات الأمنية بدرجة عالية من التنظيم والأهمية في ظل العولمة وأدواتها.

¹ الباحث [محمود دحام عبد الله]، باحث في مجال العلوم الإسلامية قسم كلية العلوم الإسلامية قسم أصول الدين / رسالة الدبلوم العالي/الامن عن رسالته الموسومة (مكافحة التطرف الفكري وتعزيز السلم المجتمعي - دور الشرطة المجتمعية مدينة تكريت وضواحيها أنموذجاً)

وفيما يتعلق بموضوع هذه الدراسة، تقدم الشرطة المجتمعية المساعدة من خلال الدعم النفسي والاجتماعي لضحايا الجريمة والحوادث البليغة، فضلاً عن ضحايا العنف بالذات من النساء والأطفال. خاصة وأن هناك آثاراً نفسية واجتماعية وحتى صحية جسدية تترتب على العنف تصل إلى درجة المرض، بل وحتى الانتحار للضحايا أو قتلهم من قبل ذويهم لأسباب اجتماعية.

وتقوم من خلال كادرها وعبر آليات عمل أصدقاء الشرطة والمتطوعين المدنيين في المجال الأمني على رصد الحالات الأكثر عرضة للانحراف أو للأذى لاتخاذ الإجراءات الوقائية وتقديم خدمات التماسك المجتمعي من قبيل حل الخلافات والعنف الأسري، حالات جنوح وانحراف الأحداث، حالات العنف المدرسي، حالات التسول، الانحراف الأخلاقي. كما يصل تدخلها إلى التعامل مع بعض قضايا الاغتصاب وهتك العرض والشروع في الانتحار.

كما تقوم بإنشاء منتديات مجتمعية مناطقية تعنى بالوقاية من الجريمة وضبط الأمن وتطوير نظام تعاوني مجتمعي مبني على التشاور مع المجتمع ويعزز مع زيادة الطمأنينة والثقة لدى المواطنين بأجهزة الشرطة من خلال الاتصال الجماهيري والاعلان عن أنشطة وفعاليات أجهزة الشرطة لمعرفة احتياجات المجتمع المحلي على صعيد العمل الأمني ورأيهم في الخدمات المقدمة لهم ميدانياً.²

واستشعاراً للفرصة التي يمكن أن تمثلها الشرطة المجتمعية في مواجهة العنف الرقمي ضد النساء والفتيات في العراق، كان لابد من دراسة واقع الشرطة المجتمعية في هذا الإطار من حيث آلية التعامل مع ضحايا العنف الرقمي، السياسات المؤسسية النازمة لهذا الأمر، القدرات والإمكانيات المتوفرة لتوفير حماية أفضل للنساء والتحديات التي تعيق عمل الشرطة المجتمعية في هذا المجال مع اقتراح الحلول المناسبة للتغلب عليها.

تمت هذه الدراسة باستخدام منهجية مركبة من البحث المكتبي ودراسة التقارير والسياسات ذات العلاقة بالإضافة إلى عمل مقابلات شخصية مع أصحاب المصلحة مثل مسؤولين في الشرطة المجتمعية من جهة ومع ضحايا تعاملوا مع الشرطة المجتمعية من جهة أخرى. كما شملت المنهجية استبيانات رقمية تم تعبئتها من قبل 100 شخص من المحافظات المختلفة. شمل الاستبيان 26 سؤالاً من دون أسئلة البيانات الشخصية، وتقسمت الى ثلاث محاور رئيسية: تجربة المشاركين والمشاركات مع العنف الرقمي، ردود أفعالهم تجاه هذا العنف، وانطباعاتهم عن الشرطة المجتمعية في إطار هذه التجربة. وقد تم تحليل البيانات الناتجة عن هذه المصادر باستخدام أساليب تحليلية نوعية وكمية. وهذا التكامل بين المنهجين ساهم في الحصول على نتائج أكثر دقة وشمولية، حيث يوفر المنهج المختلط رؤية شاملة لظاهرة العنف الرقمي إذ يكمل الجانب الكمي الجانب الكيفي والعكس، ويساعد في التحقق من نتائج كل منهج باستخدام الآخر.

تتمثل أهمية هذا البحث في تقديم تقييم دقيق ويُعد الأول من نوعه للدور الذي تلعبه الشرطة المجتمعية في التعامل مع ضحايا العنف الرقمي، وكيفية تعزيز هذا الدور الأمر الذي سيساعد جعل الفضاء الرقمي أكثر أماناً للنساء والفتيات في العراق. حيث يمكن أن تشكل النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة مساهمة في تطوير سياسات وقوانين جديدة لحماية الضحايا وتعزيز دور الشرطة المجتمعية في هذا المجال. فضلاً عما يقدمه البحث من توصيات عملية يمكن للشرطة المجتمعية والجهات المعنية الأخرى الاستفادة منها لتحسين استجابتهم لجرائم العنف الرقمي. إضافة الى أن هذا البحث يشكل أساساً لبحوث مستقبلية أكثر تخصصاً في أبعاد العنف الرقمي ودور الشرطة المجتمعية في التصدي له. بل أن هذه التجربة يمكن الاستفادة منها في مجتمعات أخرى للتعلم من التجربة العراقية في هذا المجال.

² الباحثة [شيماء فؤاد عبد الهادي]، جامعة بغداد كلية التربية للبنات / قسم الخدمة المجتمعية / دراسة ميدانية (الشرطة المجتمعية في العراق ودورها في الوقاية من الانحرافات في مدينة بغداد)

الشرطة المجتمعية والعنف الرقمي

بسبب انتشار التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي بات العنف الرقمي أكثر وطأة على المجتمع العراقي بالذات على المرأة. حيث أفاد مدير قسم العلاقات العامة في الشرطة المجتمعية بوزارة الداخلية عبد الحافظ هادي الجبوري في لقاء إعلامي له في نهاية 2023 بأن "الابتزاز الإلكتروني يعد من أكثر أنواع العنف شيوعاً في الوقت الحاضر، حيث تبلغ نسبة الفتيات والنساء المتعرضات للتعنيف الرقمي أكثر من 90 % من نسبة ضحايا التعنيف."

وقد بينت إحصائيات كشفت عنها مديرية الشرطة المجتمعية في وزارة الداخلية في 2023، تسجيل العراق (1950) حالة ابتزاز إلكتروني معظم ضحاياها من النساء، من بينهن فتيات في سن المراهقة وأطفال دون سن 14 عاماً. وحسب دراسة لمنظمة أنسم للحقوق الرقمية في 2022 تبين أن ما نسبته 69.2% من العينة التي شاركت في الإجابة على الاستبانة الخاصة بالدراسة أجابوا بالإيجاب على تعرضهم للعنف الرقمي القائم على النوع الاجتماعي. وبحسب الدراسة، احتل الفيسبوك والماسنجر التابع له المركز الأول من حيث انتشار العنف يليه تطبيق انستغرام، وبعدها كانت النسب متقاربة في التطبيقات الأخرى مثل، واتساب، وتلغرام، وتويتر.

وفي لقاء آخر في منتصف 2024 أفاد مدير الشرطة المجتمعية العميد علي عجمي رسول أن الشرطة المجتمعية تهدف إلى تمكين المجتمع من منع وقوع الجريمة وبالتالي تقليل العبء على القضاء. وهذا الأمر يبرز بالذات في إطار مكافحة الابتزاز الإلكتروني كونها مختلفة في فلسفتها عن أجهزة الشرطة التقليدية وبالتالي أسلوب تعاملها مع الابتزاز الإلكتروني كأحد أنواع العنف الرقمي الشائعة بالذات تجاه المرأة العراقية، أقرب للتواصل مع المجتمع والعمل مع المعنيين خاصة العائلة والعشيرة لمنع تفاقم الحدث وحفظ سمعة النساء وحمايتهن كأولوية قصوى. وفي كثير من الحالات يتم فقط التعامل مع الضحية فقط بدون علم ذويها خاصة في حال خوفها من رد فعلهم. كما أفاد العميد رسول أنه في الربع الأول من سنة 2024 حلت الشرطة المجتمعية 384 حالة ابتزاز رقمي منها فقط 36 للذكور. وأن عدداً من هذه الضحايا أوشكن على الانتحار وكانت الشرطة المجتمعية ملاذهن الأخير. كما أعلنت الشرطة المجتمعية من خلال [صفحتها](#) على الفيسبوك أنه خلال شهر مايو 2024 فقط أوقفت مفارز الشرطة المجتمعية 56 حالة ابتزاز إلكتروني واتخذت الإجراءات اللازمة بحق المبتزين والمعنفين، وقدمت دعمها النفسي والمعنوي للضحايا. كما [تعهدت](#) الشرطة المجتمعية بتنظيم زيارات دورية لمنازل الضحايا للاطلاع على أوضاعهم وتقديم الدعم اللازم لهم.

وفي هذا السياق، تعتبر الشرطة المجتمعية في العراق خط الدفاع الأول للعديد من الضحايا، خاصة في المناطق النائية حيث قد تواجه الضحايا صعوبة في الوصول إلى مراكز الشرطة. إذا يتوفر لدى الشرطة المجتمعية قسم الرصد المجتمعي الذي يقوم بين الفترة والأخرى بالعديد من الأنشطة المجتمعية منها زيارة المناطق النائية وحملات التوعية. كما أن الشرطة المجتمعية تشمل كادر نسوي متخصص وذوات شهادات وكفاءات متقدمة تستطيع التعامل مع القضايا الحساسة من الجوانب المختلفة.

كما أكد اللواء غالب عطية، مدير الشرطة المجتمعية السابق، على الدور المحوري الذي تلعبه الشرطة المجتمعية في مكافحة جرائم العنف الرقمي، لا سيما تلك المرتبطة بالأمن الرقمي والجرائم الإلكترونية.

ورسم صورة واضحة عن عمل هذه المؤسسة، مشيراً إلى أنها تتجاوز دورها التقليدي في حفظ النظام العام لتشمل جوانب أعمق من الوقاية من الجريمة والحد من تكرارها وإعادة بناء النسيج المجتمعي.

ويرى اللواء غالب عطية أن الشرطة المجتمعية تلعب دوراً حيوياً في مكافحة جرائم العنف الرقمي، وأن هذا الدور يتطلب تضامناً من الجهود بين الشرطة المجتمعية والجهات المعنية الأخرى، بالإضافة إلى توعية المجتمع بأهمية حماية البيانات الرقمية.

ووصف جهود الشرطة المجتمعية بأنها تتركز على عدة محاور: أهمها التوعية المجتمعية؛ حيث أشار العميد إلى أن الشرطة المجتمعية تبذل جهوداً كبيرة في توعية المجتمع، خاصة الشباب، بمخاطر انتهاك الخصوصية عبر الإنترنت. يتم ذلك من خلال حملات توعية واسعة النطاق، تستهدف مختلف الفئات العمرية، من خلال اللقاءات أو استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية لنشر التوعية. كما يتم تنظيم محاضرات وورش عمل لتوعية الشباب بخطورة هذه الجرائم وعواقبها. مبيناً أن عمل الشرطة المجتمعية ليس مقتصرًا على التعامل مع الجرائم بعد وقوعها، بل يمتد إلى الوقاية منها. ويتم ذلك من خلال توعية الشباب بأخطار الانخراط في مثل هذه الجرائم، وتوضيح العواقب القانونية التي تترتب عليها. مضيفاً أن إعادة تأهيل المجرمين جزء لا يتجزأ من عمل الشرطة المجتمعية، حيث تسعى إلى معالجة الأسباب التي دفعت هؤلاء الأشخاص إلى ارتكاب الجرائم، وإعادة دمجهم في المجتمع. مؤكداً على أهمية التعاون بين الشرطة المجتمعية والأجهزة الحكومية الأخرى.

مضيفاً أن العاملين في الشرطة المجتمعية يسعون جاهدين لتحقيق التوازن بين تطبيق القانون وحماية حقوق الإنسان. ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لتطوير قدرات هذه المؤسسة وتوسيع نطاق عملها.

ومن حيث الآلية، يمكن للضحية تقديم بلاغ عن جريمة ما إلى الشرطة المجتمعية عبر خطها الساخن 497 المصمم ليعمل بشكل يومي على مدار الساعة. كما يتم الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي لنشر التوعية بمساعدة صفحات مؤثرة لمشاركة منشورات الشرطة المجتمعية التوعوية وتعريف المواطنين والمواطنات بوجود هذه الخدمات، فضلاً عن استقبال بعض الشكاوي بصورة حضورية وهي الطريقة الأسمى لتأكيد جدية المشتكي من استمرارها بالشكوى أو عن طريق خط الطوارئ الموحد (911).

وفي ذات السياق حسب ما أفاد به الدكتور عدنان محمد فرج عضو مكتب حقوق الإنسان في گرميان ضمن إقليم كردستان، أن الشرطة المجتمعية في إقليم كردستان هي خطوة جديدة لحل مشاكل المواطنين لمنع أسباب الجريمة. ومهمة هدفها خلق علاقة قوية بين الأفراد والشرطة، ونشر الثقافة القانونية لمنع الجريمة وحماية الأفراد وممتلكاتهم. ويوجد في كردستان مديرية عامة للشرطة المجتمعية ولها إدارات في جميع وحداتها الإدارية يقومون بتوجيه ونشر الثقافة القانونية من خلال المؤتمرات والندوات وأوراق البيانات مع جميع شرائح المجتمع لتجنب ومنع الجرائم وحل مشاكلهم بطريقة طبيعية خالية من العنف والجريمة.

وبحسب إفادة مسؤولة الوحدة النسوية والدعم المجتمعي في شعبة الشرطة المجتمعية بإحدى المحافظات العراقية، أن الشرطة المجتمعية تتعامل بجدية وسرية تامة مع القضايا التي تصلهم بالذات حالات العنف ضد المرأة بما فيها العنف الرقمي. مفيدة أن "أفراد الشرطة المجتمعية مدربين لتوفير بيئة آمنة للاستماع للضحايا ويقومون بتسجيل البلاغ بدقة، مع التركيز على جمع الأدلة الرقمية اللازمة، مثل لقطات الشاشة والرسائل النصية أو محل العنف أي شي كان. بعد تسجيل البلاغ والتأكد منه، تقوم الشرطة المجتمعية بتحويل القضية إلى الجهات المختصة حسب المحافظات. وبالنسبة إلى بعض الحالات التي تفقر للمعلومات الكاملة وبالتحديد في قضايا العنف الرقمي يتم الاستعانة بجهات أخرى مثل الأمن الوطني أو غيرها من الأجهزة لإجراء التحقيقات اللازمة."

ومن هذه الاحتياطات تلتزم الشرطة المجتمعية بالتعامل مع جميع المعلومات التي تحصل عليها بسرية تامة حيث تقوم بتخزين البيانات بطريقة آمنة، وتمنع أي تسريب للمعلومات. كما تضمن للضحايا أن هويتهم لن يتم الكشف عنها إلا بإذن منهم.

ولهذا فإن أفراد الشرطة المجتمعية أنفسهم يحصلون على تدريبات مستمرة في الأمن الرقمي وجمع الأدلة والتعامل مع قضايا الاحتيال والابتزاز والتهديد عبر الانترنت. فعلى سبيل المثال يتم تدريب المنتسبين [والمنتسبات](#) الجدد على دورهم كشرطة مجتمعية في تحقيق السلم المجتمعي وعلى مخاطر الجريمة الرقمية بشكل مستمر على رأسها [الابتزاز الرقمي](#) ضد النساء [وحقوق الإنسان](#). كما يتم تدريب المنتسبين المدنيين والأمنيين على عمل [حملات التوعية والمواد القانونية](#) التي تحمي النساء من العنف.

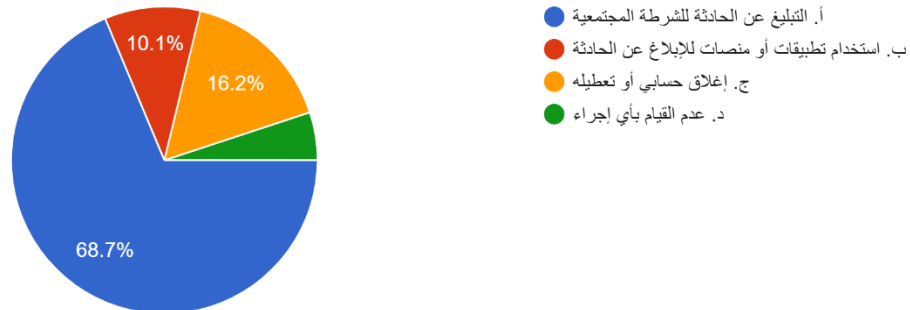
كما أوضح الدكتور عدنان محمد فرج أن دور شرطة مجتمع إقليم كردستان في الجرائم الإلكترونية وضحايا هذه الجريمة يشمل تقديم النصح والتوعية عن هذا النوع من الجرائم حتى لا يصبحوا ضحايا أو متهمين. إذا أصبح شخص ما ضحية، ستقوم الشرطة المجتمعية بتقديم المساعدة الكاملة في كيفية تبرير الخوف والقلق وتهدة الضحية. وإذا كان هناك خطر على حياته وأمنه، يمكن توجيه الضحية لرفع دعوى قضائية بمساعدة الشرطة المجتمعية لإحالة الجاني إلى العقوبة المنصوص عليها في قانون العقوبات العراقي أو في قانون منع إساءة استخدام الأجهزة الإلكترونية في إقليم كردستان.

وبحسب الدكتور فاضل الغراوي رئيس المركز الاستراتيجي لحقوق الإنسان، المنظومة القانونية تقدم الحماية للمواطنين والمواطنات من كافة أشكال العنف بما فيه العنف الرقمي وبإمكانهم الاستعانة بأجهزة الشرطة المختلفة في تقديم الشكوى ورفع قضايا ضد المنتهكين. "هناك عدد من المواد في القوانين المختلفة على رأسها قانون العقوبات الذي يجرم التهديد والابتزاز ويمكن استخدامه لتجريم العنف عبر التكنولوجيا. كما أن إقليم كردستان لديه مديرية لمكافحة العنف ضد المرأة وقسم مكافحة الجرائم الإلكترونية تابع للمديرية." يشير الدكتور الغراوي أن هناك إدراك بأهمية مكافحة العنف الرقمي خاصة ضد النساء وأن التمتع بإنترنت آمن هو حق أساسي من حقوق الإنسان.

المثير للاهتمام أن أغلبية المستجيبين للاستبيان الرقمي لهذه الدراسة بنسبة (69%) أفادوا بأنهم في حال تعرضهم للعنف سوف يقومون بالتبليغ عن الحادث للشرطة المجتمعية مما يدل على ثقة عالية بالشرطة المجتمعية ومعرفة دورها في التصدي لمثل هذه الجرائم. مع أن نتائج الاستبيان أعطت نسبة أقل بكثير من تلك النسب التي تم الوصول إليها عبر الدراسة المكتبية لحالات العنف الرقمي حيث أشار فقط 18% من المشاركين في الاستبيان تعرضهم للعنف الرقمي بغض النظر عن جنس الضحية.

إذا تعرضت للعنف الرقمي ، كيف تتوقع/ين أنك كنت ستتصرف/ين؟

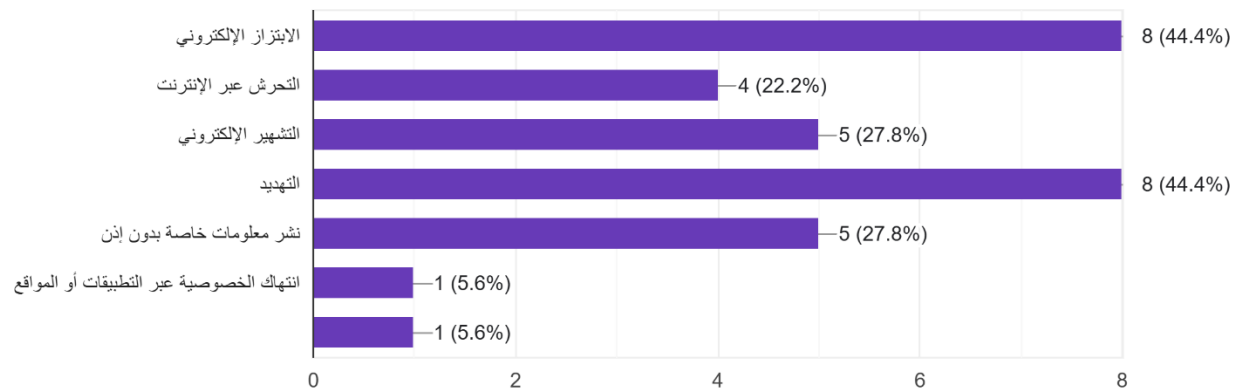
99 responses



وبالنسبة للحالات التي تعرضت للعنف الرقمي فقد كان أغلبها إناث بنسبة 67% أغلبهم تعرضوا للعنف الرقمي عبر الفيسبوك بالدرجة الأولى (33%) وبعدها الانستغرام (28%) والواتساب (22%). وقد كان الابتزاز الإلكتروني والتهديد المركز أكثر الأنواع انتشاراً بنسبة 44% لكلاهما يليهما التشهير ونشر معلومات خاصة بدون إذن بنسبة 28% كما في الرسم البياني أدناه.

إذا كانت إجابتك نعم، ما نوع العنف الرقمي الذي تعرضت له؟ (يمكنك اختيار أكثر من خيار)

18 responses



وبينت النتائج أن ثلث المستجيبين أفادوا بأنهم يعرفون الجاني و11% ربما يعرفونه بينما أفاد 56% أن الجاني لم يكن معروفاً لهم. الجدير بالذكر أن ثلاثة فقط (17%) ممن تعرضوا للعنف الرقمي قاموا بالتبليغ عن تعرضهم لهذا العنف لدى الشرطة المجتمعية، بالرغم من أن 61% منهم (ممن تعرضوا للعنف) اجابوا بأنهم في حال تعرضهم للعنف نظرياً، سيبلغون الشرطة المجتمعية مما يوحي بفجوة بين الكلام والتطبيق على أرض الواقع. وبعد تحليل إجابات المشاركين تبين أن من قام بالتبليغ كانوا امرأتين ورجل، كالتالي.

الحالة الأولى: امرأة شابة في الفئة العمرية بين 18 و24 تحمل شهادة البكالوريوس من محافظة بغداد تعرضت لابتزاز إلكتروني عبر الواتساب من قبل شخص تعرفه. قامت بعمل بلاغ عبر تطبيق الواتساب وأفادت أن التطبيق قام بحل المشكلة إلى حد ما، ولكن بعد فترة طويلة. ولكنها قامت بإبلاغ الشرطة المجتمعية عبر الاتصال بالنجدة واستغرقت عملية الإبلاغ واخذ المعطيات من يوم إلى ثلاثة أيام ووجدت منهم الاهتمام وتم حل مشكلتها بطريقة مرضية.

الحالة الثانية كانت أيضاً لامرأة جامعية أكبر من 45 سنة من محافظة صلاح الدين. هي أيضاً تعرف الجاني الذي قام بالتشهير بها عبر الفيسبوك، ولكنها لم تعرف كيف تستخدم البلاغات عبر المنصة فأتت إبلاغ الشرطة المجتمعية عبر الاتصال بهم وارسال الصور والروابط

لهم التي تبين حالة العنف الذي تتعرض له. وقد أفادت أنه تم التجاوب معها بصورة سريعة وحل مشكلتها في أقل من يوم ووجدت منهم الاحترام والتعامل مع قضيتها بجدية. وتنصح من تتعرض للعنف المجتمعي أن تتوجه إلى الشرطة المجتمعية وإن كانت تنصح أن يتم تدعيم الشرطة المجتمعية بعدد كافي من النساء ذوات الخبرة في هذا المجال وأن ما يمكن أن يمنح الضحايا من تقديم الشكوى هو الخوف من ردود الفعل الاجتماعية.

أما الحالة الثالثة التي وردت عبر الاستبيانات لمن تعاملوا مع الشرطة المجتمعية كانت لرجل لديه مؤهل دراسات عليا، يتراوح عمره بين 35 و44 سنة من محافظة النجف. تعرض للتشهير من قبل شخص لا يعرفه عبر الانستغرام ولم يعرف كيف يبلغ عبر التطبيق، ولكنه قام بإبلاغ الشرطة المجتمعية عبر الاتصال بهم. وبالفعل كان التجاوب في أقل من يوم، ولكنه لم يشعر ومع ذلك أفاد أن تجربته كانت سيئة. أفاد أنه لم يشعر بالراحة عند التبليغ وأنه من وجه نظره تعامل الشرطة مع بلاغه كان غير مقبولاً لأنهم لم يتحركوا مطلقاً ولم يقدموا له الدعم النفسي، معلقاً "اعتقد أن الشرطة المجتمعية في محافظتي (النجف) عملهم فضاء وغير جادين." لا يوصي بالتعامل مع الشرطة المجتمعية بالرغم من أنه يقيم وعي الشرطة بقضايا العنف الرقمي أنه مقبول. وعن أهم التحديات التي تواجه ضحايا العنف الرقمي عند تقديم البلاغات للشرطة المجتمعية عدم الثقة بهم.

أما بالنسبة للحالات الأخرى التي تعرضت للعنف الرقمي فقط حالتين قامت بالتصرف من خلال التبليغ عبر المنصة واحدة منها كانت مرضية والأخرى لا.

المثير للاهتمام أن الكثير من الإناث سواء من اللاتي تعرضن للعنف الرقمي أو ممن لم يتعرضن له أفدن بأنهن يفضلن ألا يفعلن شيئاً أو أن يغلقن أو يعطلن حساباتهن. من بين من تعرضن فعلياً للعنف الرقمي 28% أقرن إما أن يغلقن حساباتهن أو ألا يقمن بأي إجراء. هذه النسبة المرتفعة تشكل مشكلة لأنها تشير إلى حاجز نفسي بين الضحايا والشرطة المجتمعية أو أي إجراء آخر بما فيه البلاغ عبر المنصات.

وخارج إطار الاستبيان الرقمي، فقد تم توصل الفريق البحثي لهذه الدراسة إلى حالات إيجابية من بينها حالة لفتاة شابة أفادت بتعرضها للابتزاز الإلكتروني من قبل شخص مجهول هدد بنشر صوراً حساسة لها إذا لم تستجب لمطالبه. قدمت بلاغاً بهذا الخصوص إلى إحدى فروع الشرطة المجتمعية في إحدى المحافظات العراقية، والتي بدورها قامت بتسجيل البلاغ، وجمع الأدلة اللازمة، وتقديم الدعم النفسي للفتاة. تم تحويل القضية إلى الأمن الوطني الذي تمكن من تحديد هوية الجاني وتوقيفه.

وذلك لأنه في بعض الأحيان تقوم الشرطة المجتمعية بتحويل القضايا إلى الجهات الأمنية الأخرى خاصة تلك التي تتطلب إجراءات أمنية وقضائية تتعدى صلاحيات الشرطة المجتمعية. فعلى سبيل المثال في قضية أخرى تم [الإعلان](#) عنها في صفحة الشرطة المجتمعية على الفيسبوك قامت الشرطة المجتمعية بالتنسيق مع شرطة النجدة لأن المنتهكين كانوا شخصين من جنسيات عربية قاموا بابتزاز زوج وزوجته عن طريق تصوير الزوجة خلسة والتهديد بنشر صورها في حال لم يقوموا بدفع مبالغ مالية. فقامت شرطة النجدة باستحصال أمراً قضائياً بنصب كمين والقاء القبض على المتهمين متلبسين بجريمتهم.

وبحسب الصحفي والباحث المجتمعي من محافظة نينوى إسلام المشهدي، أن هناك الكثير من الحالات التي تصله مباشرة لنساء وقتيات تعرضن للعنف الرقمي لا يعرفن كيف يتصرفن. وأفاد أنه يقوم بنصحهن ومساعدتهن لتقديم بلاغ للشرطة المجتمعية ومتابعة الأمر مع الجهات الأمنية الأخرى في حال لم تتوصل الشرطة المجتمعية إلى حل للمشكلة. وأضاف "وصلتني حالة لفتاة شابة تشكو من تعرضها للابتزاز الإلكتروني من قبل شخص تعرفت عليه عبر إحدى شبكات التواصل الاجتماعي. كانت الفتاة في حالة نفسية سيئة للغاية، خائفة من أن يتم نشر صورها الخاصة. ولكن بعد تقديمها البلاغ للشرطة المجتمعية تم استقبالها في بيئة آمنة ومحاطة بكامل الخصوصية، واستمعت إليها. بعد ذلك، تم تسجيل البلاغ وجمع الأدلة اللازمة، وتقديم الدعم النفسي للفتاة. تم تحويل القضية إلى الجهات المختصة، وتمكنت من القبض على الجاني وتقديمه للعدالة. أستطيع القول إن الفتاة بالارتياح الكبير بعد أن تمكنت من استعادة حياتها الطبيعية وهذا ما يعزز الثقة بين ضحايا العنف الرقمي في العراق والشرطة المجتمعية."

كما أكدت مسؤولة الوحدة النسوية أن الشرطة المجتمعية تتابع حالة الضحية وتقدم لها الدعم النفسي والاجتماعي اللازم، وذلك بالتعاون مع المنظمات المحلية وغير الحكومية. المبدأ التكاملي في التعامل مع الجرائم المجتمعية هو أحد أسباب تركيز الشرطة المجتمعية العراقية على القيام بحملات توعية مستمرة في المدارس والجامعات والمؤسسات المختلفة، مع التركيز فيها على توعية الأفراد، وخاصة الشباب، كيفية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بأمان، وكيفية التعرف على علامات التحذير من العنف الرقمي، مع تنظيم ورش عمل لتدريب المعلمين والأهالي على كيفية حماية أطفالهم من هذه الجرائم، فضلاً عن تكثيف برامج التوعية والتثقيف في المناطق الريفية بكافة الاقصية والنواحي. فعلى سبيل المثال تقوم الشرطة المجتمعية بعمل فعاليات توعوية مع الجمعيات النسوية والمؤسسات المختلفة عبر [محاضرات توعوية](#) ميدانية

وندوات تثقيفية في المحافظات المختلفة عن الأمان الرقمي خاصة **العنف الرقمي ضد المرأة**. كما تقوم بعمل منشورات توعوية وتشجيعية على منصات التواصل الاجتماعي مثل **حساب الانستغرام** لوزارة الداخلية العراقية الذي لديه أكثر من 572 ألف متابع والذي يتحدث عن **منجزات** الشرطة المجتمعية بشكل دوري، وحساب الفيسبوك للشرطة المجتمعية نفسها الذي لديه أكثر من 151 ألف متابع.

وبالتالي يتعرض ضحايا العنف الرقمي لمجموعة مختلفة من التحديات، بدءاً من الخوف من الوصمة الاجتماعية، إلى نقص الدعم النفسي والاجتماعي، إلى الصعوبة في الإبلاغ عن الجرائم وتوفير الأدلة. ويقلل هذا من عدد الحالات المبلغ عنها، مما يجعل من الصعب على الشرطة المجتمعية الحصول على صورة واضحة لحجم المشكلة وتطوير استراتيجيات فعالة. أو إحصائيات دقيقة. كما أن الضحايا قد يفتقرون للدعم النفسي والاجتماعي اللازم. يؤدي هذا إلى قلة وعي الأفراد بكيفية حماية أنفسهم من العنف الرقمي، وكون الأدلة عرضة للتلاعب أو الحذف، مما يعقد عملية الإثبات. وبعض الجرائم الرقمية قد تتم عبر حدود دولية، مما يجعل من الصعب على الشرطة المجتمعية تعقب المتورطين بسبب القيود القانونية أو عدم وجود اتفاقيات دولية فعالة.

واعتماداً لهذا المبدأ، قد تحتاج الشرطة المجتمعية في بعض الحالات عند استقبال الشكاوى إلى التواصل مع الأسرة أو المدرسة لتقديم الدعم اللازم. وتعمل على تسهيل عملية تقديم الشكاوى للضحايا، وتوفير لهم كل الدعم اللازم طوال مراحل الإجراءات القانونية. حيث يوجد محامي من الممكن أن يبنى الدعاوى بالمجان للضحية في حال تطلب الأمر ذلك إضافة إلى مساعدتهم في جمع الأدلة وتوثيقها، ومرافقتهم إلى الجهات القضائية. كما تحرص على إبقاء الضحية على اطلاع دائم بأخر التطورات في قضيتها.

وقد أكدت هذا مسؤولة الوحدة النسوية في فرع إحدى المحافظات للشرطة المجتمعية حيث قالت "إن من أهم ما يتم التركيز عليه هو حماية خصوصية الضحية من أهم الأولويات وهناك العديد من أشكال العنف الرقمي تم حلها دون علم أهالي الضحية وبالأخص ان كانت الضحية انثى."

تعتبر هذه الخصوصية مهمة جداً بحسب الاستاذة علياء الأنصاري التي تخصص منظمته في تقديم الدعم الاجتماعي والنفسي للضحايا عبر شراكتها مع الشرطة المجتمعية. حيث أفادت أنه كظاهرة متنامية، ينبع العنف الرقمي من مجموعة متنوعة من الأسباب التي تتداخل فيها العوامل النفسية والاجتماعية والتكنولوجية. وعليه فإن التعامل مع حالات العنف الرقمي ضد الإناث تحدياً يتطلب التعامل مع كل حالة على حدة، وتقييم المخاطر التي تتعرض لها الضحية، وتحديد الإجراءات اللازمة لحمايتها. مع تقديم الدعم النفسي للضحية للتغلب على آثار الجريمة بالتعاون مع أخصائيين نفسيين تقديم الاستشارات والدعم اللازمين.

ورغم دورها المحدود المقتصر على المصالحة ودفع الضرر، تلعب الشرطة المجتمعية أدواراً مهمة لمكافحة عدة صور من الجرائم والتعامل مع المشاكل التي يتم الإبلاغ عنها من قبل ذويها أو الضحية ذاتها إضافة إلى تلك الحالات الإنسانية التي تتطلب معالجات لا تتوقف عند حدود القضية ذاتها، وبحسب رئيس منظمة بنت الرافدين في بابل الاستاذة علياء الأنصاري، أن هناك تعاون بين الشرطة المجتمعية وكثير من منظمات المجتمع المدني لعمل مجهود تكاملي في تقديم الخدمة النفسية والاجتماعية للضحايا. وذلك لأن الشرطة المجتمعية تتعمق في تعاملها مع قضايا العنف الرقمي ضد النساء لمستوى التواصل مع الأسر بغية تفكيك الأسباب وضمان عدم تكرارها ومنها حالات التهديد أو الشروع بالانتحار بسبب الابتزاز الإلكتروني. إذ تستطيع الشرطة المجتمعية التدخل في المراحل المبكرة لحالات العنف الرقمي من خلال تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا، والعمل على حل النزاعات المحلية والأسرية. وتساهم في بناء علاقة مبنية على الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع والقوى الأمنية، مما يشجع الضحايا على الإبلاغ عن الجرائم الرقمية دون خوف أو تردد. وذلك لأن الكثير من ضحايا العنف الرقمي قد يعانون من الخوف من الوصمة الاجتماعية، مما يجعلهم مترددين في الإبلاغ عن الجرائم الرقمية، خاصة إذا كانت مرتبطة بقضايا تتعلق بالسمعة أو الخصوصية.

وبالمثل أفادت سوسن سعود رئيس منظمة سايا لحقوق الإنسان والديمقراطية في محافظة صلاح الدين، أن العلاقة بين منظمة سايا والشرطة المجتمعية تنسم بالتعاون الوثيق والمرتکز على الثقة المتبادلة. حيث يعمل الطرفان على تنفيذ برامج ومبادرات تهدف إلى تعزيز الأمن المجتمعي وبناء السلام وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للنساء اللاتي يعانين من العنف الرقمي. ويتضمن هذا التعاون التركيز على أنشطة متنوعة أخرى التي تحمي النساء وتعزز التوعية حول مخاطر الابتزاز الإلكتروني والأمن السيبراني وطرق الحماية منها. إذ تواجه محافظة صلاح الدين، شأنها شأن العديد من المحافظات العراقية، تحديات كبيرة في مجال مكافحة العنف الرقمي، لا سيما ضد النساء والأطفال. وفي هذا السياق، تبرز أهمية الشراكة بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة.

تحديات الشرطة المجتمعية في التعامل مع العنف الرقمي

وبالرغم من وجود قصص نجاح لدور الشرطة المجتمعية في مكافحة العنف الرقمي خاصة ضد النساء، تواجه الشرطة المجتمعية ضغوطاً اجتماعية كبيرة، خاصة في القضايا التي تتعلق بالشرف والعادات والتقاليد. بالإضافة إلى تحديات أخرى متعددة في التعامل مع قضايا العنف الرقمي، تتعلق بنقص الموارد، وغياب التشريعات الكافية، وضعف الوعي المجتمعي وخوف المعنفين مما يؤدي إلى نقص المعلومات.

وبهذا الصدد ترى حقوقية وناشطة مجتمعية ومختصة بتقديم الدعم القانوني والنفسي للضحايا في إحدى المحافظات العراقية - طلبت عدم نشر اسمها - أن عمل الشرطة المجتمعية يقتصر على إصلاح العلاقة بين الناجية من العنف ومعنفها وإن كانوا يعيشون في البيئة ذاتها، دون اللجوء إلى أي تحرك قانوني، سوى توقيع تعهد بعدم المساس بالناجي/ة من العنف، باعتبار هذا التعهد لا قيمة له في حماية المعنفين.

فعلى سبيل المثال تم تداول قضية لإحدى الفتيات العراقيات، التي أصبحت قضية رأي عام وبسببها تم توجيه انتقادات كثيرة للشرطة المجتمعية. فقد كانت الضحية هربت من العائلة لأنها تتعرض للعنف الجسدي من أسرتها. ولكنها رجعت إلى منزلها بعد ودهم لها بتغيير تعاملهم معها، ولكن عندما عادت، رجعوا إلى العنف السابق فقامت بالتواصل مع الشرطة المجتمعية التي جعلت الوالد يكتب تعهد بعدم الإضرار بابنته. ولكن بالرغم من هذا التعهد قام بحبسها في المنزل هو واخوها وقاما بتعذيبها ومن ثم قتلها وتسليم أنفسهم للشرطة على أساس أنها جريمة شرف. خلال فترة حبسها من قبل ذويها كانت الضحية تقوم بعمل مناشدات إلى الشرطة عبر الانستغرام وإلى أي من يمكن ان ينقذها أنها تعرف أن حياتها في خطر وأنها تتعرض للعنف، ولكن لم يتم عمل أي تحرك وانتهى الأمر بقتلها خنقاً.

تكشف هذه القصة عن العديد من أوجه القصور؛ فبالرغم من تحذيرات الضحية من تعرضها للخطر، إلا أن الشرطة المجتمعية لم تتخذ الإجراءات الكافية لحمايتها، مما أدى إلى مقتلها. وبحسب الحقوقية والناشطة المجتمعية حدث ذلك لأن الشرطة المجتمعية تعتمد بشكل كبير على البلاغات المقدمة من الضحايا أو ذويهم، مما يجعلها غير قادرة على التحرك دون بلاغ أو اكتشاف العديد من الجرائم، خاصة تلك التي ترتكب في الخفاء أو الحالات التي تتدخل العشائر لحل النزاعات فيها، مما قد يعيق عمل الشرطة المجتمعية ويؤدي إلى إفلات الجناة من العقاب. تواجه الشرطة المجتمعية في العراق العديد من التحديات التي تحد من فعاليتها، خاصة في قضايا العنف ضد المرأة لأسباب عديدة أهمها انه لا يوجد تشريعات كافية لدعم عمل الشرطة المجتمعية وتحديد صلاحياتها ومسؤولياتها. فالحلول المتبعة، خاصة فيما يتعلق بتوقيع التعهدات، تعتبر حلول مؤقتة وهناك تساؤل حول فعاليتها.

وبالمثل أفادت قريبة إحدى ضحايا العنف الرقمي في العراق حول قصة الضحية التي تعرضت لحملة تشهير إلكترونية شرسة، مما تسبب لها بأضرار نفسية كبيرة. وكما هو متوقع، بعد تقديم شكوى إلى الشرطة المجتمعية، تم استدعاء الجاني وتوجيهه لتوقيع تعهد بوقف التشهير. في البداية، توقف الجاني عن نشر الشائعات، ولكن بعد فترة قصيرة، بدأ بحملة جديدة من التشهير والابتزاز، هذه المرة باستخدام حسابات وهمية. شعرت الضحية بالإحباط الشديد، وفقدت الثقة في قدرة الشرطة المجتمعية على حمايتها وقامت بالانتحار. وفي الحالات التي لا تصل إلى إنهاء الحياة، يترتب على العنف الرقمي آثار أخرى مثل الانطواء واعتزال الإنترنت. وهذا ما حدث مع إحدى الضحايا التي شرحت أنها كانت تعيش حالة من انتهاك الخصوصية واختراق لحسابها حيث قام الجاني بتهديدها بنشر صور فاضحة لها. وقالت "لجأت إلى الشرطة المجتمعية، ولكنهم لم يتمكنوا من معرفة الجاني إلى الآن وشعرت أنني حبيسة دائرة من العنف لا أستطيع الخروج منها، فقررت أن أغلق جميع حساباتي على منصات التواصل الاجتماعي واعتزلت الإنترنت."

هذه الحالات تسلط الضوء على التحديات التي تواجه الشرطة المجتمعية في التعامل مع جرائم العنف الإلكتروني، خاصة عندما يكون الجاني خارج حدود الدولة. فبالرغم من جهود الشرطة في مساعدة الضحايا، إلا أن محدودية صلاحياتها وغياب التعاون الدولي يجعلها عاجزة عن تقديم حلول فعالة في مثل هذه الحالات.

وهذه التحديات ليست حكراً على النساء حيث أفاد رجل عراقي تعرضه لحملة ابتزاز إلكتروني ممنهجة من قبل مجهولون تمكنوا من اختراق حساباته الشخصية، وسرقة صور عائلية خاصة، وهددوه بنشرها إذا لم يستجيب لمطالبهم المالية. وعندما لجأ إلى الشرطة المجتمعية طلباً للمساعدة أبلغوه بصعوبة التعامل مع هذه القضية، حيث إن الجاني يتواجد خارج العراق وهذا خارج صلاحياتهم.

فعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الشرطة المجتمعية، إلا أنها تصطدم بحدود صلاحياتها وقدراتها؛ حيث لا تمتلك الوسائل التقنية والقانونية الكافية للتعامل مع جرائم الإنترنت العابرة للحدود. خاصة أن هدف المؤسسة الأمنية بتشكيل الشرطة المجتمعية هو تخفيف الضغط على المحاكم ومراكز الشرطة، كأداة مساندة، أي أنها لا تمتلك صلاحيات تؤهلها لفعل شيء، وتكتفي بالوساطة بين الأطراف المتنازعين، وبإقامة حملات التوعية، والمشاركة في الندوات، وتلقي الشكاوى، وتنفيذ بعض المشاريع.

"هذا لا يعني أنه يمكن تجاهل دور الشرطة المجتمعية وانجازاتها فيما يتعلق بمكافحة العنف الرقمي والعنف ضد النساء بشكل عام. الذي يجب ادراكه أن العمل تكاملي بين أجهزة الأمن المختلفة من جهة وبين مكونات المجتمع سواء الحديثة كمنظمات المجتمع المدني والتقليدية كالمصايف ومجالس العشائر من جهة أخرى. من حيث فلسفة التكوين للشرطة المجتمعية نحن نشكل خط وصل بين المجتمع والأجهزة الأمنية حيث إننا خط الدفاع الأول وحزام الأمان للمجتمع الذي يعمل في المراحل الأولى ويكرس جهوده في الوقاية والحد من الجريمة قبل وقوعها،" بحسب إفادة مدير مركز الشرطة المجتمعية في إحدى المحافظات. وقد أشار أن هناك تحديات حقيقية كما تم الإشارة إليه سابقاً متعلقة باقتصار دور الشرطة المجتمعية على كتابة التعهدات والتهنئة والوساطة وفي نفس الوقت عدم وجود موارد متعلقة بالتقنيات الرقمية والصلاحيات القانونية سواء المتعلقة بالحالات التي بداخل العراق أو تلك التي تتعلق بمجرمين من خارج البلد. "ومع هذا فإن هناك دعم من وزير الداخلية لدور الشرطة المجتمعية وفي حال تطلب الأمر نقوم بتحويل الحالات إلى الأجهزة الأمنية مثل شرطة النجدة التي تبث دورية معنا في حال تطلب الأمر نزول ميداني للقبض على المنتهكين."

وتأكيداً على هذا التعاون، بينت إحدى الضحايا التي تم اختراق حساب التليجرام التابع لها من قبل مبتز حصل على صور خاصة بها وقام بتهديدها بالنشر أن لم تدفع له خمسة مليون دينار عراقي (قريبة الأربعة آلاف دولار أمريكي). وبالفعل قام بنشر وتسهيل تداول صورها عبر المواقع الإلكترونية، ووصل الأمر إلى أن والدها هدد بقتلها وأوضحت كيف أنها تعرضت للانهيار كما أن عملها توقف وأثر العنف بشكل قاسي على حياتها. لكن بتضامن الأصدقاء معها ودعمها وتدخل الجهات المختصة والشرطة المجتمعية، تم حل الأمر بصورة ودية مع عائلتها وإعادة السلام في الأسرة خاصة بعد القبض على المبتز ومسح الصور من الانترنت وإعادة الحساب المخترق ومحاسبته وفق القانون.

وبالمثل، أفاد اللواء غالب العطية مدير سابق للشرطة المجتمعية في العراق أن اختصاصات الشرطة المجتمعية تتعدد في تمكين المجتمع من المشاركة في حماية الأمن وتحسين الصورة الذهنية لرجل الشرطة وتطوير الأسلوب التقليدي، قائلاً؛ "بذلك يصبح مركز الشرطة المجتمعية والعاملون به جزءاً من المجتمع؛ يعيش مع أفراد المجتمع مشكلاتهم الخاصة بأدق تفاصيلها، ويسهم في علاجها فيما يتم قبل المعالجة رصد المشاكل التي قد تتطور إلى جريمة وتوعية وإرشاد المجتمع بشأن المسائل الأمنية من باب الوقاية والإنذار المبكر. فضلاً عن تعزيز أطر التعاون مع منظمات المجتمع المدني وجمعيات النفع العام التي هي أهم الآليات التي تدفع باستراتيجية الشرطة المجتمعية على الواقع العملي." كما أوضح أن أغلب الحالات يتم حلها بصورة مباشرة من قبل الشرطة المجتمعية من خلال اخذ التعهدات ومتابعة الحالات بسجل خاص لمدة تستمر شهراً أو ثلاثة أشهر أو ستة أشهر بحسب الحالة وإدخالها ضمن الرعاية اللاحقة. وبعض الأحيان يتعدى ذلك في حال عدم التزام الطرف المتسبب بالعنف فيتم إحالته إلى الجهات القضائية ويتم معاقبته ضمن قانون العقوبات العراقي وفق القياس ان كان تشهير او غيره.

وفي ذات السياق ما أفاد به المحاضر في قسم الاعلام سيف مسلم الكرعاوي في دراسته عن دور الشرطة المجتمعية في مواجهة تحديات العنف الرقمي، لا سيما في ظل تزايد الانتهاكات ضد الصحفيين/ات والإعلاميين/ات والطلبة، يرى أن الشرطة المجتمعية يمكن أن تلعب دوراً مهماً في مواجهة العنف الرقمي، رغم أنها ليست مفعلة بشكل كامل في العراق. ويمكنها أن تبدأ بتعزيز التوعية من خلال حملات وورش تدريبية تُركز على الأمن الرقمي وتستهدف الفئات المتضررة مثل الصحفيين والطلبة. كما يمكن أن تسهم في تسهيل الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية من خلال خطوط اتصال آمنة وتطوير آليات لحماية الضحايا، لكن فعالية هذا الدور تتطلب إرادة حقيقية ودعمًا حكوميًا لتطوير بنيتها التحتية وتشريعات أكثر صرامة. بالرغم من التحديات، يمكن أن تكون الشرطة المجتمعية شريكاً فاعلاً إذا تمت تقويتها وتوفير الموارد اللازمة لدعمها. مضيفاً، "يجب التركيز على تدريب كوادرها بشكل متخصص وإنشاء وحدات مختصة بالجرائم الإلكترونية. بالإضافة إلى ذلك، يجب توفير منصات آمنة للإبلاغ عن الانتهاكات الرقمية ودعم الضحايا قانونيًا ونفسيًا. وتحسين هذه الآليات يتطلب تعاونًا وثيقًا بين الشرطة والمجتمع المدني، إلى جانب تطبيق قوانين رادعة تحمي الحقوق الرقمية." مؤكداً أن العنف الرقمي يشكل تهديدًا مباشرًا لحرية الرأي والتعبير، إذ يؤدي إلى خلق بيئة عدائية تخيف الصحفيين والإعلاميين وتدفعهم إلى الرقابة الذاتية خوفاً من التهديدات أو الابتزاز. هذه الظاهرة تضعف قدرة الإعلام على أداء دوره الرقابي وتؤثر على سلامة الصحفيين النفسية والجسدية، خاصة مع غياب الحماية القانونية الكافية. وفي أغلب الأحيان، يتم التعامل مع هذه الحالات بطرق فردية دون وجود آليات مؤسسية فعالة، مثل محاولة حجب الحسابات المسببة أو اللجوء إلى الدعم القانوني المحدود، وهو ما يصطدم بتحديات كبيرة مثل غياب التشريعات الرادعة ونقص التوعية بآليات الإبلاغ والمعالجة. ولمواجهة هذه التحديات، أفاد أن هناك حاجة ملحة إلى سن تشريعات جديدة أو تعديل التشريعات القائمة لتشمل الجرائم الرقمية بوضوح، مع ضمان إنفاذها بفعالية. بالإضافة إلى ذلك، يجب إنشاء وحدات متخصصة داخل المؤسسات الأمنية ولاسيما اقسام الشرطة المجتمعية للتعامل

مع العنف الرقمي، وتعزيز التوعية المجتمعية بالحقوق الرقمية وآليات الحماية. حيث نجاح هذه الحلول يعتمد على تعاون مشترك بين الحكومة، المجتمع المدني، والمؤسسات التعليمية والإعلامية.

وفي الإطار ذاته أوضح أحد الراصدين ممن يعملون ضمن فريق الرصد المجتمعي في مركز الشرطة المجتمعية في إحدى المحافظات العراقية – طلب عدم ذكر اسمه – أن العلاقة بين الشرطة المجتمعية والعنف الرقمي تتأثر بعدة عوامل، منها: طبيعة العنف الرقمي إذ يتميز العنف الرقمي بسرعه وانتشاره الواسع، مما يجعل من الصعب على الشرطة المجتمعية مواكبته. فيما تعاني الشرطة المجتمعية من نقص في الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية، مما يحد من قدرتها على التعامل مع تحديات العنف الرقمي في ظل التغيرات التكنولوجية المستمرة مما يستدعي تحديثاً مستمراً لمعرفة عناصر الشرطة المجتمعية بالأساليب الجديدة للعنف الرقمي. يقابل ذلك مستوى الوعي المجتمعي بمخاطر العنف الرقمي لازال منخفضاً في العديد من المجتمعات، مما يجعل من الصعب تغيير السلوكيات. وبما ان الجرائم الرقمية عابرة للحدود، وسهلة التنفيذ، وصعبة التتبع، مما يجعل مكافحتها تحدياً كبيراً.

مضيفاً أن "الشرطة المجتمعية تواجه تحديات كبيرة في مكافحة هذه الجرائم، وذلك بسبب محدودية صلاحياتها ويفتقر بعض أفراد الشرطة المجتمعية إلى الخبرة التقنية اللازمة لفهم طبيعة الجرائم الرقمية والتحقيق فيها. ومع ذلك، يمكن تعزيز دورها من خلال الاستفادة من التكنولوجيا والتعاون مع مختلف الجهات المعنية. لذلك، فإن الاستعانة بالتكنولوجيا تعد أمراً حتمياً لتعزيز قدرات الأجهزة الأمنية في مواجهة هذه الجرائم. وأخيراً إن البحث الجنائي الرقمي يلعب دوراً حاسماً في مكافحة الجريمة في العصر الرقمي ويساعد في كشف الجرائم الإلكترونية، وجمع الأدلة الرقمية، وتقديم العدالة للمجتمع. مع تطور التكنولوجيا، تتطلب الشرطة المجتمعية تحديثات مستمرة وتدريب متخصص لمواجهة التحديات الجديدة." كما أشار إلى غياب التنسيق الفعال بين الشرطة المجتمعية والجهات المعنية الأخرى مثل مزودي خدمات الإنترنت، شركات التكنولوجيا، والمنظمات غير الحكومية التي تتعامل مع قضايا العنف الرقمي. يُنتج الضعف في الوصول إلى البيانات المطلوبة للتحقيق أو الحصول على الدعم اللازم.

وقد تعاني الشرطة المجتمعية من نقص في برامج التدريب المتخصصة في التعامل مع قضايا العنف الرقمي، مما يقلل من جاهزيتهم وكفاءتهم في التعامل مع هذه الجرائم إذ ينشئ صعوبة في إجراء تحقيقات متقدمة وتقليل فعالية الاستجابة للأحداث المرتبطة بالعنف الرقمي فضلاً عن تطور الجرائم الرقمية بشكل مستمر وسريع، مما يجعل من الصعب على الشرطة المجتمعية البقاء على اطلاع دائم بأحدث التهديدات والتقنيات المستخدمة من قبل المجرمين.

وبناءً على ما أفاد به أحد ضباط الأمن الوطني في إحدى المحافظات العراقية، فإن العلاقة بين الشرطة المجتمعية والأمن الوطني في التعامل مع قضايا العنف الرقمي علاقة تكاملية وحيوية حيث تعمل بشكل وثيق مع الشرطة المجتمعية في التعامل مع قضايا العنف الرقمي. الشرطة المجتمعية هي الخط الأول للاستجابة إذ تلعب دوراً أساسياً في استقبال البلاغات الأولية، بينما يتولى الأمن الوطني التحقيقات المتقدمة إن تطلب الأمر ذلك. يتم التنسيق بين الطرفين بشكل وثيق لضمان حماية الضحايا وتحقيق العدالة. ومع ذلك، شدد الضابط على أهمية التوعية المجتمعية، داعياً إلى تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني وشركات الاتصالات ومواقع التواصل الاجتماعي لرفع مستوى الوعي بمخاطر الجرائم الإلكترونية. مبيناً الإجراءات المتبعة إذ يتم تحويل القضايا بشكل رسمي عبر بروتوكول محدد، يضمن نقل جميع المعلومات والبيانات بشكل آمن وسري. ونحن حريصون على عدم فقدان أي جزء من الأدلة، حيث يتم توثيق كل مرحلة من مراحل التحقيق. فعملنا يحتم علينا بضمان حماية خصوصية الضحايا، ونطبق الإجراءات القانونية اللازمة لحفظ أدلتهم.

الخاتمة والتوصيات

أظهرت الدراسة أن العنف الرقمي – على رأسه الابتزاز الإلكتروني – ضد النساء في العراق يشكل تهديدًا متزايدًا، يتطلب استجابات أمنية ومجتمعية أكثر تكاملًا. تؤدي الشرطة المجتمعية دورًا حاسمًا في مكافحة العنف الرقمي، حيث تبنت نهجًا قائمًا يعتمد على التوعية المجتمعية والتدخل المبكر، مع التركيز على حفظ سمعة الضحايا والتعامل بسرية. وخلال السنوات الماضية، قامت الشرطة المجتمعية بحل الآلاف من حالات الابتزاز الرقمي ضد النساء، كما عززت جهودها في تقديم الدعم النفسي وتنظيم زيارات للضحايا. إلى جانب جهود الشرطة المجتمعية، تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا داعمًا في تقديم المساعدة النفسية والقانونية للضحايا، وتعزيز الوعي بأمن المعلومات. وعلى الرغم من أن الشرطة المجتمعية تلعب دورًا مهمًا في التصدي لهذه الظاهرة من خلال جهودها التوعوية والتدخل المبكر ودعم الضحايا، إلا أنها تواجه عقبات قانونية وتقنية واجتماعية تحد من فعاليتها.

حيث تواجه الشرطة المجتمعية ضغوطًا اجتماعية تعيق تعاملها مع قضايا العنف الرقمي، خاصة بسبب العادات والتقاليد. كما أن نقص التشريعات والصلاحيات القانونية يحد من قدرتها على اتخاذ إجراءات رادعة، مما يجعل دورها يقتصر على الوساطة. كما تعاني الشرطة من ضعف الموارد والتدريب، حيث تفتقر إلى كوادر متخصصة وأدوات تقنية حديثة لمكافحة الجرائم الرقمية. يفاقم ذلك ضعف التنسيق مع الجهات الأمنية والتكنولوجية، ما يعطل ملاحقة الجناة، خصوصًا في الجرائم العابرة للحدود.

استنتجت الدراسة أن الخوف من الوصمة الاجتماعية يؤدي إلى ضعف الإبلاغ عن الجرائم، إضافة إلى غياب منصات آمنة وسرية للإبلاغ، مما يجعل الضحايا أكثر ترددًا. كما أن نقص الدعم النفسي والاجتماعي يفاقم معاناة الضحايا، مما يستدعي إصلاحات لتعزيز فاعلية الشرطة المجتمعية.

وقد كشفت نتائج البحث أن غالبية النساء اللواتي تعرضن للعنف الرقمي يترددن في الإبلاغ بسبب الخوف من الوصمة الاجتماعية أو عدم الثقة في قدرة الشرطة المجتمعية على حمايتهن. كما أوضحت البيانات وجود فجوة بين التصورات الإيجابية عن الشرطة المجتمعية والاستجابة الفعلية لحالات العنف الرقمي، ما يبرز الحاجة إلى تحسين أداء هذه المؤسسة وتعزيز كفاءتها.

إن تعزيز دور الشرطة المجتمعية يتطلب نهجًا تكامليًا يشمل تحسين القدرات المؤسسية، وتعزيز التعاون بين الجهات الأمنية ومنظمات المجتمع المدني، إضافة إلى سن قوانين أكثر صرامة لحماية الضحايا ومعاقبة الجناة بفعالية.

التوصيات

1. تعزيز الإطار القانوني: ضرورة تحديث التشريعات الوطنية لتشمل بشكل صريح كافة أشكال العنف الرقمي ضد النساء، ومنح الشرطة المجتمعية صلاحيات أوسع للتعامل مع هذه الجرائم بفعالية، مع تعزيز القوانين التي تجرم الابتزاز والتشهير الإلكتروني. وضمان تنفيذها بفعالية، مع توفير آليات قانونية تحمي الضحايا من الانتقام المجتمعي أو العائلي.
2. بناء قدرات الشرطة المجتمعية: زيادة تمويل الشرطة المجتمعية لتوفير الموارد التقنية والبشرية اللازمة، بما في ذلك توظيف خبراء في الجرائم الرقمية، وتزويد الشرطة بأدوات وبرامج حديثة للكشف عن الجرائم الإلكترونية.
3. إعادة النظر في آليات التعامل مع البلاغات: تطوير إجراءات بديلة لتوقيع التعهدات، وتفعيل الملاحقة القانونية ضد المعتدين لضمان عدم تكرار الجرائم.
4. تحسين آليات الإبلاغ: تطوير منصات آمنة وسرية تتيح للضحايا الإبلاغ عن العنف الرقمي دون خوف، مثل تطبيقات الهاتف الذكي أو خدمات الدردشة المشفرة. بالإضافة إلى خطوط اتصال مباشرة ومتاحة على مدار الساعة.
5. التعاون بين الجهات المعنية: تعزيز التنسيق بين الشرطة المجتمعية والأمن الوطني، ومزودي خدمات الإنترنت، ومنظمات المجتمع المدني لضمان استجابة أكثر تكاملًا للعنف الرقمي.
6. توسيع حملات التوعية: تنظيم حملات وطنية حول مخاطر العنف الرقمي وسبل الوقاية منه، مع التركيز على الفئات الأكثر عرضة للخطر، مثل النساء والفتيات في المناطق الريفية والمجمعات المحافظة.
7. دعم الضحايا نفسيًا واجتماعيًا: توسيع عمل وفعالية الوحدات المتخصصة داخل الشرطة المجتمعية لتقديم الدعم النفسي والقانوني للضحايا، وضمان متابعتهم بعد الإبلاغ لحمايتهم من أي تهديدات مستقبلية.
8. تعزيز مشاركة النساء في الشرطة المجتمعية: زيادة عدد الشرطيات المؤهلات في التعامل مع قضايا العنف الرقمي، مما يسهل على النساء الضحايا اللجوء إلى الشرطة والإبلاغ عن الجرائم بثقة أكبر.
9. التعاون مع منظمات المجتمع المدني: تعزيز الشراكات مع منظمات المجتمع المدني، لخلق بيئة داعمة تساهم في تقديم الخدمات القانونية والنفسية للضحايا، والعمل على حملات مشتركة لمكافحة العنف الرقمي.
10. تحسين آليات متابعة القضايا: تطوير نظام لرصد ومتابعة قضايا العنف الرقمي، يتضمن توثيق كل مرحلة من مراحل التحقيق، والتأكد من تنفيذ الإجراءات القانونية بحق الجناة.

11. إجراء بحوث ودراسات مستمرة: تشجيع الدراسات الميدانية لفهم ديناميكيات العنف الرقمي بشكل أعمق، وتطوير استراتيجيات جديدة للتصدي لهذه الظاهرة بناءً على الأدلة والبيانات الحديثة.
12. التعاون الدولي لمكافحة الجرائم العابرة للحدود: إشراك الشرطة المجتمعية في شراكات مع أجهزة مشابهة في الدول الأخرى وتطوير اتفاقيات تعاون دولي لتتبع الجناة الذين يتواجدون خارج العراق، وضمان معاقبتهم وفقاً للقوانين المحلية والدولية.

